قياس المخاطرة الائتمانية
لعينة من المصارف التجارية العراقية الخاصة
للمدة من (2001 - 2003)

عبد الله كاظم حسن*   رباب إبراهيم كاظم**

المقدمة:

لقد تنوعت وتعددت المخاطر التي يتعرض لها العمل المصرفي وفي مقدمتها المخاطرة الائتمانية والتي تنتج عن أحتمال عدم تسديد العملاء لالتزاماتهم اتجاه المصرف وبالتالي إلى تحمل المصرف حجم كبير من الخسارة نتيجة للديون المعدومة والفوائد وزيادة تخصيصات الديون المشكوك في تحصيلها وبالتالي يؤدي ذلك إلى انخفاض سيولة المصرف إذا ما أدى ذلك إلى فشل المصرف أو احتمال افلاسه ، أن الائتمان المصرفي يلعب دورا كبيرا في عملية التنمية الاقتصادية من خلال توجيه النشاط الاقتصادي صوب المشاريع الاستثمارية من خلال فتح الفائض النقدي لدى المصارف لغرض استغلاله ، لقد تكون البحث من خمسة مباحث يضم المبحث الأول الائتمان المصرفي في حين يأخذ المبحث الثاني مخاطر الائتمان المصرفي أما المبحث الثالث فيتضمن منهية البحث وبالنسبة للمبحث الرابع خصص لتحليل المخاطرة الائتمانية وأخيرا تضمن المبحث الخامس الاستنتاجات والتوصيات .

ملخص البحث:

يهدف البحث الى قياس المخاطرة الائتمانية لعينة من المصارف التجارية العراقية الخاصة للفترة من (2001 - 2003) منطلق من فرضية مفادها أن المصارف التجارية العراقية الخاصة تتعرض لمخاطرة ائتمانية ولكن بنسب متفاوتة حيث تم اختيار (7) مصارف وتم تجميع البيانات عنها وتحليلها وتم التوصل إلى استنتاج مفاده أن عمل المصارف التجارية العراقية ينطوي على مخاطر تتعلق بعدم قدرة المقترض على السداد في الوقت المحدد له .

* مدرس مساعد كلية الإدارة والاقتصاد جامعة القادسية
** بكالوريوس إدارة أعمال -جامعة القادسية

المبحث الأول:

الائتمان المصرفي:

يشير مفهوم الائتمان المصرفي إلى متاجرة المصارف بالودائع النقدية التي تعود ملكيتها للشركات والمؤسسات وافراد المجتمع وتخضع إلى اسس استقر عليها العرف المصرفي (الخزرجي ، 2002 : 10) . كذلك يعرف بانه قيام المصارف بمختلف تخصصاتها بتقديم سقوف تمويليه أي منح تسهيلات تجارية (جاري مدين ، قروض خصم كمبيالات ... الخ) للقطاعات التجارية والاقتصادية المختلفة (الشيخلي ، 2001 : 18) . ومن وجهة نظر اخرى يعرف الائتمان المصرفي بانه علاقة مديونية تقوم على اساس الثقة بين الدائن المصرف والمدين يتمكن من خلالها المدين من الحصول على مبلغ معين من المال وفق الفائدة المتفق عليها في الموعد المحدد (ابو نايلة ، 2004 ، ص 1) .

ومن وجهة نظرنا نستطيع ان نورد التعريف الاتي للائتمان المصرفي :-

أنه اتفاق يتم بين المصرف وشخص ما يعتمد اصلا على الثقة يحدد فيه مبلغ الائتمان الممنوح والمدة التي يقوم المقترض في نهايتها بالوفاء بالتزاماته من خلال ارجاع المبلغ الاصلي مع الفائدة المتفق عليها . ومن خلال مدة تسديد القرض التي تم الاتفاق عليها قد تحدث بعض التعثرات والإخفاقات لدى الشخص المقترض مما يعرض الائتمان الى مخاطر قد تؤدي بالمصرف الى خسارة او ضرر غير متوقع من خلال حجم الديون المعدومة (ديون متأخرة التسديد) أي القروض المستحقة وغير المسددة (القرض + الفوائد) مما يجعل الائتمان عرضه للمخاطر .

يتضح مما تقدم ان هذه التعاريف تجمع في طياتها عناصر اساسية متمثلة بالثقة التي تعد عنصر اساسا في العملية الائتمانية التي هي بذاتها قائمة على الثقة متمثلة بشعور المقترض بالمسؤولية إزاء المصرف المانح للائتمان . وأيضا تحديد مبلغ القرض والفترة والمقابل الذي يحصل عليه المصرف من جراء ذلك .

المبحث الثاني:

مخاطر الائتمان المصرفي:

مفهوم مخاطر الائتمان المصرفي :

مفهوم الخطر :- فرصة للخسارة بسبب عدم معرفة النتائج الممكنة او توقع حدوثها (Hischey and Games , 1998 : p 629) .

ويعرف كذلك بانه احتمال حدوث نتائج غير مرضية (الحمداني ، 2003 : 50) ويعرف الخطر في الادارة المالية بانه التقلب في العوائد او تحقيق مردود فعلي اقل من المردود المتوقع من جراء توظيف الموارد المالية في محفظة استثمارية معينة (الحسيني والدوري ، 2000 : 166) .

فالمخاطرة الائتمانية التي تنجم عن نكول المقترض مصاحبة لكل القروض ولكن بدرجات متفاوتة واحتمالات الخسارة موجودة ولكن المصارف تسعى لتقليل خسائر القروض والتسهيلات من خلال مركزها المتين وعلاقتها المستمرة بالزبائن ومتابعة التحصيل (عريبي ، 2002 : 12) .

وعلى الرغم من ان البعض يجمع بين مفهومي الخطر وعدم التاكد فان البعض الاخر يفصل بين المفهومين على اساس وجود ثلاث مستويات هي التأكد وهي احتمال حصول الحدث مئة بالمئة ، فعدم التأكد عندما لم نتمكن من تحديد أي احتمال والخطر هي الحالة الواقعة بين الاثنين (سعيد 1996 : 2) . ومما لاشك فيه ان نجاح أي مصرف يعتمد كليا على مدى التزامه بانظمتهِ الداخلية والتشريعات والتعليمات المصرفية السارية بالأطر المحددة والاهداف الواضحة وعلى مدى استعداده للتعامل مع المخاطر عند الحدوث (توفيق ، 2002 : 8) .

أنواع مخاطر الائتمان المصرفي:

يتعرض المصرف الى انواع مختلفة من المخاطر سنتطرق هنا الى المخاطر المالية والمخاطر الائتمانية .

أولاً :- المخاطر المالية المصرفية وهي :

1- خطر السيولة :-

يتولد هذا الخطر من عدم التوافق بين الربحية التي يسعى لها المصرف والسيولة التي يجب عليه الاحتفاظ بقدر مناسب منها كتوظيف اموالـــه في استثمارات عاليـــة الربحية الا انها منخفـــضة السيولة (مجلة الدراسات المالية والمصرفية ، 1998 : 32) .

2- مخاطر معدل الفائدة :

وهي الاخطار الناتجة عن تعرض المصرف للخسائر نتيجة تحركات معاكسة في اسعار الفائـــدة ومالها من أثر على عائدات المصرف والقيمة الاقتصادية لأصوله .

3- مخاطر التضخم :-

ويعني الارتفاع الكبير في الاسعار المتماسك لبعض الزمن (حشيش ، 2004 : 292) فعنـــدما ترتفع الاسعار في بلد معين بصورة عامة وتنخفض قيمة النقود هذا قد يـــسبب تـــشوية القيمـــة الحقيقية للأتفاقيات المشتركة والتي تضمن اعادة المبلغ خلال فترة محددة (مما يعنـــي ارجـــاع المبلغ نفسه ولكن بقيمة حقيقية اقل) .

4- مخاطر (التشغيل) العمليات :-

يشمل هذا النوع من المخاطر العملية المتولدة من العمليات اليومية للمـــصارف ، فقـــد يتعـــاون بعض موظفي المصرف مع بعض الزبائن في تزوير تواقيع او تغير بعض البنود المتفق عليهـــا مما يرجع بنتائج وخيمة، تؤثر على سياسة المصرف الائتمانية وهنا يجدر بالمصرف اختيـــار الكوادر النزيهة والامينة التي تعمل فيه .

5- المخاطر الوطنية :-

تنجم هذه المخاطر عندما تتغير القوانين والتشريعات التي تعمل على اساسها المصارف نتيجـــة تغير الحكومات كأن لاتعترف الحكومة الجديدة بالعقود والاتفاقيات التي ابرمتها سابقتها . فمـــن الضروري ان تكون السياسة الائتمانية متفقة مع السياسة العامة للدولة .

6- مخاطر الاستثمار :-

عندما تستثمر المصارف اموالها بشراء السندات والاسهم او منح القـــروض للمـــستثمرين قـــد تتعرض للخسائر بسبب توقع انخفاض القيمة السوقية للأستثمار بحيث تكون اقـــل مـــن قيمتهـــا الدفترية مما يؤثر سلباً على سياسة المصرف الائتمانية .

7- مخاطر العملات :-

ان تطور الوسائل التكنولوجية في معظم الدول ساعد على زيادة حالات تزيف العملات هذا من ناحية ومن ناحية اخرى فقد يتعرض المصرف للخسارة نتيجة انخفاض قيمة الاستثمار نتيجـــة انخفاض قيمة النقد (تقلبات في اسعار صرف العملات الاجنبية)وكذلك عمليات تزييف العملات وما يتبعها من اثار سلبية على المصارف مما يؤدي الى زيادة حجم المخاطرة الائتمانية .

ثانياً :- المخاطر الائتمانية

تتمثـــــل المخـــاطـــر الائتمـــانيـــة بعـــدم التـــزام المقتـــرض بالتـــسديـــد حـــســـب العقـــــد (yeager , 1989 : p 276) أي هي المخاطرة الناجمة عن احتمال نكول المقترض عن التسديد واحتمال تحقق الخسارة تبعاً لذلك (الشماع ، 1975 ، ص 483) .

يسود الاعتقاد بان سلامة استثمارات المصرف في منح الائتمان يعتمد على دقة الدراسة التي يستطيع ان يصل اليها المسؤولون عن الاستعلامات في المصرف نتيجة الدراسة وترجمـــة الحقائق وتفهمها وادراك ظروف المتعامل والمبررات التي دفعته الى طلب الائتمان (توفيـــق ، 2002 : 8) وهنا قد تكمن المخاطر فقد يمنح الائتمان لشخص لايعيده بصورة صحيحة ، او قد تتعكس الصورة فقد لا يمنح الائتمان لشخص سيعيده لو منح بصورة صحيحة وطبقـــا للأتفـــاق المبرم معه وهنا أيضاً يتعرض المصرف للخسارة بسبب عدم منح الائتمان (ســـعيد ، 2002 ، مصدر سابق / 174) .

المبحث الثالث

منهجية البحث:

أولاً :- مشكلة البحث

تكمن مشكلة البحث بتزايد المخاطرة الائتمانية الناجمة عن نكول المقترض بسبب عدم قدرته على اعادة الديون في التاريخ المتفق عليه وهذا ما تتعرض له المصارف عينة البحث.

ثانياً :- هدف البحث

يهدف البحث الى دراسة وتحليل المخاطرة التي تتعرض لها المصارف التجارية الخاصة والتعرف على حجم هذه المخاطر باستخدام مجموعة من المؤشرات المتعارف عليها ومن ثم تشخيص الاسباب المؤدية لتلك المخاطرة .

ثالثاً :- اهمية البحث

تنطلق اهمية البحث من اهمية الائتمان المصرفي حيث تقوم المصارف بالمتاجرة بالودائع النقدية التي تعود ملكيتها للشركات والمؤسسات او افراد المجتمع وتقوم باقراض او استثمار هذه الاموال . لذا فأن عملية متابعة الائتمان امراً حتمياً لاستمرار عمل النشاط المصرفي وتجنب التعثر في اعمال المصرف .

رابعاً :- فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها " ان المصارف التجارية العراقية تتعرض الى مخاطر ائتمانية ولكن بنسب متفاوتة "

اسلوب البحث :-

تم الاعتماد على البيانات الصادرة عن البنك المركزي التي تتعلق بالديون والمخاطرات وبنسبة كفاية راس المال ومخصص الديون المشكوك في تحصيلها للمصارف عينة البحث .

المبحث الرابع :

تحليل المخاطرة الائتمانية:

أولاً :- تحليل المخاطرة الائتمانية:

يتضح من الجدول رقم (1) ان متوسط الديون المتأخرة التسديد للمصارف التجارية الخاصة (عينة البحث) عام 2001 كان (244.9) وكانت اكبر ديون متأخرة عن التسديد هي في سنة 2001 من نصيب مصرف بغداد حيث كانت (584 مليون دينار) وهذا يعكس فشل السياسة الائتمانية للمصرف أي انه كان متساهلا في منح الائتمان مما يؤثر على موارده وقدرته على التوسع . اما اقل ديون متأخرة التسديد لسنة 2001 فكانت (10) لدى المصرف التجاري العراقي وهذا يفسر نجاح المصرف في السياسة الائتمانية وذلك عن طريق متابعة الائتمان المقدم وذلك يعزى للخبرة الكافية قياساً بالمصارف الخاصة الاخرى . اما في السنة 2002 فقد كان المتوسط الحسابي للديون المتأخرة التسديد للمصارف التجارية الخاصة (عينة البحث) فقد كان (361.3) .

ويتضح ان هناك زيادة واضحة في الديون المتأخرة التسديد من سنة 2001 فكانت اعلى ديون متأخرة التسديد من نصيب دار السلام حيث كانت (744.7) وهي ديون كبيرة ومتراكمة من سنة 2001 وازدادت سنة 2002 ، في حين كانت اقل ديون متأخرة التسديد لدى المصرف التجاري العراقي حيث كانت (4.4) وهذا يدل على نجاح سياسة المصرف الائتمانية وهذا جاء متواصلاً لنجاحه في سنة 2001 .

* وفي سنة 2003 فكان المتوسط الحسابي للديون المتأخرة التسديد للمصارف التجارية الخاصة (عينة البحث) هو (858.8) . ونلاحظ من خلال الجدول ان اعلى ديون متأخرة التسديد كانت لدى مصرف بغداد حيث كانت 2402.3 وهي ديون كبيرة يتحمل المصرف تاثيراتها بشكل يؤثر على امكانيات تطور المصرف وقدرته على التوسع . في حين كانت اقل ديون متأخرة التسديد لسنة 2003 من نصيب المصرف التجاري العراقي حيث كانت (2.9) هذا يرجع الى نجاح سياسة المصرف الائتمانية وكفاءة الادارة والكوادر العاملة فيه والاجراءات المتبعة

والمشددة في منح الائتمان كتخفيض حجم القروض والسلف الممنوحة والتأكد من اجراءات منح الائتمان .

جدول رقم (1)

الديون المتأخرة عن التسديد للمصارف التجارية الخاصة للمدة 2001 – 2003
(الأرقام بملايين الدنانير)

اسم المصرف	الديون المتأخرة التسديد للمصارف التجارية الخاصة عام 2001	الديون المتأخرة التسديد للمصارف التجارية الخاصة عام 2002	الديون المتأخرة التسديد للمصارف التجارية الخاصة عام 2003
مصرف الائتمان العراقي	65	421.9	738.9
المصرف التجاري العراقي	10	4.4	2.9
مصرف بغداد	548	136.5	2402.3
مصرف دار السلام	368.1	744.7	1677.3
مصرف الشرق الأوسط	292.3	726	103
مصرف سومر التجاري	211.4	77	172.8
المصرف الاهلي العراقي	219.9	419	914.7

المصدر :- البنك المركزي العراقي المديرية العامة للإحصاء والأبحاث

والجدول التالي يبين نسبة * (الديون المتأخرة التسديد (الائتمان النقدي) * %

ثانياً :- تحليل نسبة الديون المتأخرة التسديد (الائتمان النقدي) % للمصارف التجارية الخاصة للمدة 2001 – 2003

نلاحظ من الجدول رقم (2) ان المتوسط الحسابي لنسبة الديون المتأخرة التسديد (الائتمان النقدي) للمصارف التجارية الخاصة (عينة البحث) لسنة 2001 كان (5.064) في حين كانت اعلى نسبة ديون متأخرة التسديد (الائتمان النقدي) % لهذه السنة لدى المصرف الاهلي العراقي حيث كانت (11.3) وهذه النسبة تعكس فشل المصرف في سياسته الائتمانية . في حين كانت اقل نسبة ديون متأخرة التسديد (الائتمان النقدي) % في عام 2001 كانت من نصيب المصرف التجاري العراقي حيث كانت (0.2) وهي نسبة جيدة تعكس الاجراءات الجيدة التي اتبعها المصرف عند منحه الائتمان في اعتماده على خبراء متخصصين في شؤون

الاستثمار ومؤهلين بعمليات مصرفية رصينة ووضع برامج الميكنة اللازمة لتقنين الكثير من العمليات المصرفية وتجنب التأثير الشخصي عليها . وفي عام 2002 كان المتوسط الحسابي لنسبة الديون المتأخرة التسديد للائتمان النقدي للمصارف التجارية الخاصة (عينة البحث) كالاتي (4.8 %) ونلاحظ من الجدول ان اعلى نسبة ديون متأخرة التسديد / الائتمان النقدي % للمصارف التجارية الخاصة (عينة البحث) كانت للمصرف الاهلي العراقي حيث كانت 13.6 % وهي نسبة عاليه تؤثر على موارد المصرف واستثماراته وقدرته على التوسع في المستقبل . في حين كانت اقل نسبة ديون متأخرة التسديد / الائتمان النقدي % للمصارف التجارية الخاصة (عينة البحث) لدى المصرف التجاري العراقي حيث كانت 06و0 % وهي نسبة ممتازة تدل على حسن ادارة العمليات المصرفية ونجاح سياسة المصرف في هذا المجال .

* وكان المتوسط الحسابي لنسبة الديون المتأخرة التسديد / الائتمان النقدي % لعام 2003 للمصارف التجارية الخاصة (عينة البحث) هو (21.06 %) . ونلاحظ من الجدول رقم (2) ان اعلى نسبة ديون متأخرة التسديد / الائتمان النقدي % كان لـــدى مصرف الائتمان العرقي حيث كانت لعام 2003 (66 %) وهي نسبة عالية جاءت نتيجة تساهل المصرف في اجراءات منح الائتمان مما قد يؤثر مستقبلاً على قدرة المصرف على التوسع وزيادة الاستثمارات . بينما كان للمصرف التجاري العراقي اقل نسبة ديون متأخرة التسديد / الائتمان النقدي % وقد جاءت هذه النسبة نتيجة الاجراءات الدقيقة التي اتبعها المصرف عند منح الائتمان ويرجع الى نجاح سياسة المصرف الائتمانية .

جدول رقم (2)

نسبة الديون المتأخرة التسديد (الائتمان النقدي) % للمصارف التجارية الخاصة

للمدة 2001 – 2003

اسم المصرف	نسبة (الديون المتأخرة التسديد / الائتمان النقدي) عام 2001	نسبة (الديون المتأخرة التسديد / الائتمان النقدي) عام 2002	نسبة (الديون المتأخرة التسديد / الائتمان النقدي) عام 2003
مصرف الائتمان العراقي	0.95	4.3	66
المصرف	0.2	0.06	0.03

التجاري العراقي			
مصرف بغداد	4.5	0.1	19.1
مصرف دار السلام	6.8	8.3	18.9
مصرف الشرق الاوسط	2.8	5.5	7.9
مصرف سومر التجاري	8.9	2.0	5.6
المصرف الاهلي العراقي	11.3	13.6	29.3

المصدر :- البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للاحصاء والابحاث

ثالثاً :- تحليل مخصص الديون المشكوك في تحصيلها للمصارف التجارية الخاصة للمدة 2001 – 2003 بملايين الدنانير

ان اكبر مخصص ديون مشكوك في تحصيلها في عام 2001 وضعة المصرف التجاري العراقي وكان (187.1 مليون) وهو مخصص كبير يدل على ان المصرف تعرض الى مخاطر ائتمانية وان هذا المخصص عبارة عن مبالغ عاطلة تستخدم في مواجهة مخاطر الائتمان وان زيادة هذا المخصص تحرم المالكين والمساهمين في المصرف من الحصول على زيادة في ارباحهم السنوية . وفي عام 2002 كان اكبر مخصص ديون مشكوك في تحصيلها لدى مصرف بغداد حيث كان (273 مليون) . وفي عام 2003 وضع مصرف بغداد اكبر مخصص ديون مشكوك في تحصيلها وكان المخصص (243.1 مليون) .

ان ارتفاع مخصص الديون المشكوك في تحصيلها للمصارف التجارية الخاصة (عينة البحث) دلالة على ارتفاع المخاطر الائتمانية . حيث تتطلب الديون المتأخرة التسديد متابعة واشراف وزيادة بالتكاليف الادارية وتستهلك وقتاً كبيراً من قبل مسئولي المصرف والاقسام المختصة لمتابعة التحصيل ويتطلب ذلك خبرة قانونية ومصاريف قضائية . اما بالنسبة لنسبة كفاية رأس المال فهي محددة بقانون البنك المركزي العراقي كحد ادنى (15 %) وهذه النسبة سارية على المصارف التجارية (الحكومية والخاصة) كافة .

جدول رقم (3)

الجدول التالي يبين مخصص الديون المشكوك في تحصيلها للمدة 2001 – 2003
مخصص الديون المشكوك في تحصيلها للمصارف التجارية الخاصة
للمدة 2001 2003 (الارقام بملايين الدنانير)

اسم المصرف	مخصص الديون المشكوك في تحصيلها في عام 2001	مخصص الديون المشكوك في تحصيلها في عام 2002	مخصص الديون المشكوك في تحصيلها في عام 2003
مصرف الائتمان العراقي	–	260	223.4
المصرف التجاري العراقي	187.1	197	154.7
مصرف بغداد	20.2	273	243.1
مصرف دار السلام	50	101	176.9
مصرف الشرق الاوسط	–	420	259.2
مصرف سومر التجاري	4.7	–	61
المصرف الاهلي العراقي	15	62	62.3

المصدر :– البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للاحصاء والابحاث

<u>رابعاً :– تحليل نسبة كفاية رأس المال للمصارف التجارية الخاصة للمدة 2001 – 2003</u>

من الجدول رقم (4) نلاحظ ان جميع المصارف التجارية الخاصة متجاوزة النسبة المقررة لكفاية رأس المال من قبل البنك المركزي ، وفي عام 2001 حقق المصرف التجاري العراقي اعلى نسبة مقارنة بالمصارف الخاصة الاخرى وكانت النسبة (42.7) بمعنى ان المصرف يتبع سياسة حذرة جداً في منح الائتمان وانه يتمتع بدرجة عالية من السيولة من دون ان يستخدمها في منح الائتمان او في القيام باستثمارات معينة مما يقلل من ربح المصرف .

اما في عام 2002 ، 2003 فقد حقق المصرف التجاري العراقي اعلى نسبة كفاية رأس المال % وكانت على التوالي (33 ، 47) وهذه النسبة تبين ان المصرف يحتفظ بسيولة لكنه لم يقم باي استثمارات وهذا يؤدي الى قلة ارباح المصرف .

جدول رقم (4)

نسبة كفاية رأس المال للمصارف التجارية الخاصة للمدة 2001 - 2003

اسم المصرف	نسبة كفاية رأس المال عام 2001	نسبة كفاية رأس المال عام 2002	نسبة كفاية رأس المال عام 2003
مصرف الائتمان العراقي	16	20	19
المصرف التجاري العراقي	42.7	33	47
مصرف بغداد	17.9	19	28
مصرف دار السلام	36.6	21	25
مصرف الشرق الاوسط	28.5	26	39
مصرف سومر التجاري	37	26	34
المصرف الاهلي العراقي	33	23	39

المصدر :- البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للاحصاء والابحاث

المبحث الخامس

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً :- الاستنتاجات

من خلال تحليل البيانات المتعلقة بالمصارف عينة البحث تم التوصل إلى الاستنتاجات التالية :-

1- ان العمل المصرفي ينطوي على اخطار كبيرة ومتعددة بمعنى عام احتمال تحقق الخسارة .

2- تتأثر المصارف التجارية الخاصة في العراق تحديداً بالتغير المستمر في البيئة السياسية والاجتماعية والاقتصادية مما يجعل العمل فيها ينطوي على مخاطر اكثر من مثيلاتها في بقية البلدان .

3- تتعدد المخاطر المالية التي تتعرض لها المصارف التجارية الخاصة مثل خطر التضخم ، مخاطر سعر الفائدة و مخاطر الاستثمارو المخاطر الوطنية .

4- ان لخبرة الكوادر وكفاءتها دور كبير على درجة المخـــاطرة الائتمانيـــة فـــي المـــصارف التجارية الخاصة من خلال اتباع اجراءات رصينة وحذره عند منح الائتمان .

5- اظهرت نتائج التحليل ان هناك علاقة بين خبرة وقدم المصرف و بين ارتفاع وانخفـــاض الديون المشكوك في تحصيلها حيث انه كلما كان المصرف ذو تاريخ طويل وخبرة كافية كلمـــا انعكس ذلك على نجاح سياسته الائتمانية .

ثانياً :- التوصيات

في ضوء الاستنتاجات النظرية والعملية التي تم التوصل اليها يعد من الاهميـــة بمكـــان الاخـــذ بالاعتبار التوصيات الاتية :-

1- ان تسعى المصارف الى تحديد مفهوم واضح للعملية الائتمانية يـــنعكس عمليـــاً علـــى اداء المصرفي عامة والعملية الائتمانية خاصة .

2- تحديث وتطوير المصارف التجارية الخاصة في العراق من خلال وضع معـــايير ســـليمة للعملية الائتمانية وتوفير قيادات ادارية تؤمن بالتغير والتطوير .

3- تحصين الجهاز المصرفي من خلال تأسيس مؤسسة وطنية لضمان الائتمان في المصارف التجارية الخاصة في العراق لكي يتسنى لها منح الائتمان من دون تخوف واحتمال الخـــسارة ، حيث تقوم هذه المؤسسة بتحصيل الديون مقابل فائدة يتفق عليها .

4- توعية الجمهور العراقي لزيادة الوعي المصرفي من خلال استخدام اســـاليب حديثـــة فـــي التعامل كبطاقة الائتمان كتجربة جديدة في المصارف العراقية التجارية الخاصة .

5- توفير كوادر مؤهلة تجيد الحصول على المعلومات ولاسيما غير المالية منها واستحداث قسم خاص بها مهمته توفير المعلومات الكافية لصنع قرار الائتمان الرشيد .

6- تدعم المصارف التجارية الخاصة في العراق بسن قوانين وتشريعات تعمل عند تطبيقهاعلى اصلاح العمل المصرفي ومعالجة المخاطر الائتمانية التي تتعرض لها وفرض العقوبات علـــى الكوادر العاملة او المتعاملة في حالة الاخلال بها .

المصادر

أولاً :- المصادر العربية

أ- الكتب

1- الحسيني ، فلاح عداي ،والدوري مؤيد عبد الرحمن عبد الله ، (2000) ، ادارة البنوك : مدخل كمي واستراتيجي معاصر ، دار وائل للنشر ، عمان ، الاردن .

2- الراوي ، د . خالد وهيب ، ادارة المخاطر المالية ، دار وائل للنشر ، 1999 .

3- الشماع ، د . خليل محمد حسن ، ادارة المصارف ، مطبعة الزهراء ، (1974 - 1975) .

4-حشيش،د.عادل أحمد، اساسيات الاقتصاد النقدي،دار الجامعة الجديدة،(2004).

ب- المجلات

1- الخزرجي ، مثير حسين ، السياسة الائتمانية في منح القروض الائتمانية مجلة الرشيد المعرفي ، العدد السابع ، السنة الثانية ، تشرين الثاني ، 2002 .

2- الشيخلي ، د . فالح عبد الكريم ، سياسات واجراءات الاقراض ، مجلة الرشيد المعرفي ، العدد الثاني ، السنة الثانية ، 2001 .

3-عريبي، عبد الرزاق محمد ، مجلة الرشيد المعرفي – العدد السابع ، 2002 ، ص 12 .

4- توفيق ، حسن محسن ، مجلة الرشيد المعرفي – العدد السادس ، 2002 ، ص 8 .

5- مجلة الدراسات المالية والمصرفية ، 1998 ، ص 32 .

ج- الاطاريح والرسائل الجامعية

1- ابو نايلة ، ازهار حسن علي ، الائتمان المصرفي بين تحديات المخاطر وسبل المعالجة ، رسالة ماجستير ، قسم اقتصاد ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، 2004 .

2-الحمداني ،رافعة أبراهيم عبد الله ،أهمية البيئة وأثرها في مخاطر وربحية المصارف ،قسم ادارة اعمال ،كلية الادارة والاقتصاد ،جامعة الموصل،2003

ثانياً :- المصادر الاجنبية

A- Book

1- Hischey , Mark and games , H . Pappas fundament al . of marginal ecomomic , 1998 .

2- Ye agrer , 1989 , P . 276 .

ثالثاً :- مصادر من الانترنيت

الموقع العربي العملاق 24 / 4 / 2006 باب المقال www.bab.com